انسياب
GOIC
Volume 2 Issue 9 June 2010

ممدوح علي هبرة
مستشار لدى مكتب الأمين العام

كلمة العدد :

المنظمة في عيدها الرابع والثلاثين .....

حلت منذ فترة وجيزة الذكرى الرابعة والثلاثون لتأسيس المنظمة، فهنيئاً للمنظمة بهذه المناسبة العزيزة، ولقيادتها الرشيدة، ولكافة الإخوة والأخوات العاملين في المنظمة، مع تمنياتنا الصادقة بأن تبقى المنظمة المنارة الخليجية المتألقة للمشورة والمعرفة، والمركز الريادي للخبرات والمؤهلات العلمية والفكرية، القادرة على تطوير الصناعة الخليجية والنهوض بها، وإلى تحقيق التكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون.

لقد تأسست منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في مستهل عام 1976، وقبل أن تنتظم دول المجلس في منظومة مجلس التعاون بخمس سنوات، ومنذ تأسيسها عملت المنظمة على ترسيخ منهج التعاون والتنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون، تبدى ذلك من خلال إقامة عدد من المشروعات المشتركة، وإنجاز العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات صناعية مشتركة، كما كانت دائماً بمثابة بيت الخبرة الاستشاري المتميز، الذي قدم الكثير - وما زال- من الخدمات المعلوماتية، والاستشارات الفنية، والمئات من الدراسات الصناعية والاقتصادية، وملفات الاستثمار، وأسهمت بشكل أساسي في صياغة إستراتيجيات التنمية الصناعية الموحدة لدول المجلس، وعلى مستوى الدول، هذا بالإضافة إلى إقامة العديد من برامج التدريب النوعية والمتخصصة للكوادر الفنية في الدول الأعضاء، فضلا عن عقد الكثير من المؤتمرات العلمية بمشاركات عالمية، لعل من أهمها مؤتمر الصناعيين، الذي ينتظم مرة كل سنتين. وهكذا عودتنا المنظمة بأن تكون دائما في الطليعة، وإلى الأمام

انسياب في حلتها الجديدة :

انطلقت انسياب في حلتها الجديدة نحو آفاق فكرية جديدة، مستهدفة إثراء مادتها العلمية والمعرفية، وتنويع موضوعاتها المطروحة، وتزويد المستفيدين بمزيد من المقالات والتقارير المتخصصة المفيدة، ولتحقيق هذا الهدف فقد عهدت انسياب إلى عدد من الخبراء والمتخصصين بكتابة عدد من المقالات المفيدة ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وقد رحبَ هؤلاء بالتعاون مع المنظمة في هذا المجال، وانسياب بدورها تعرب لهم عن شكرها وتقديرها لهذا التعاون البناء، آملة انضمام المزيد من الخبراء والمتخصصين إلى أسرة انسياب.

الخارطة الصناعية في قلب الحدث :

من يرى المنظمة هذه الأيام يجدها تعمل كخلية النحل لإتمام المرحلة الأولى من إعداد الخارطة الصناعية لدول أعضاء مجلس المنظمة، فقد انتشر كادرها الفني في شتى أرجاء دول المجلس وبالتعاون مع أجهزة وزارة الصناعة في الدول الأعضاء، للقيام بزيارة المصانع المشمولة بالبحث الميداني، والمدرجة في قوائم العينات التي تم اختيارها بالأسلوب العلمي، واستيفاء البيانات الصناعية المحدثة وفق استمارة أعدت خصيصا لهذه الغاية، وسوف تستمر هذه الحملة الميدانية نحو أسبوعين، هذا وبدأت النتائج ترد تباعاً إلى الجهات الفنية المعنية في المنظمة القائمة على إعداد الخارطة، فضلاً عن القيام بتحديث بيانات قاعدة صناعات الخليج ضمن قطاع المعلومات بالمنظمة على ضوء البيانات التي تم تجميعها آنياً.

لقد هدفت المنظمة من هذا المسح إلى تحديث بياناتها لتكون مطابقة للواقع، بعد أن لاحظ الخبراء المعنيون بإعداد الخارطة وجود بعض النقص في البيانات المتاحة، إضافة إلى أهمية التأكد من سلامة وصحة هذه البيانات أيضاً، وذلك حرصاً من المنظمة على أن يتم إعداد الخارطة الصناعية على أسس سليمة وموثوقة، وعلى مرتكزات معلوماتية دقيقة ومحدثة.

وبهذه المناسبة تتوجه المنظمة، وانسياب بالشكر والتقدير إلى كافة الزميلات والزملاء الذين ساهموا في عملية المسح الميداني، على جهودهم وتفانيهم للحصول على المعلومات المحدثة من مصادرها الأولية.

وما زالت المنظمة بحراً زاخراً بالعطاء :

تتوالى المنظمة في تقديم خدماتها الاستشارية والفنية المتميزة، الهادفة إلى تحسين وتطوير قدرات ومهارات العاملين في القطاع الصناعي وأجهزته المتنوعة بدول مجلس التعاون، فمن ورشة عمل تهدف إلى إيجاد أفكار جديدة لمشاريع صناعية واعدة، إلى أخرى تهدف إلى تزويد المشاركين بالأساليب العلمية والعملية التي تساعدهم في تنمية مهاراتهم في بناء روح الفريق، وفي مهارة توليد الأفكار الإبداعية، والتطوير المؤسسي المستمر، إلى ورشة عمل أخرى تهدف إلى تزويد المشاركين بأفضل الطرق لإعداد الإستراتيجية، والتخطيط الإستراتيجي، إلى دورة تدريبية تهدف إلى التعرف على الأسس العلمية والعملية لإقامة مشروع صناعي ناجح، بما في ذلك التعرف على آليات دراسة السوق، وكيفية اختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع، وأساليب نقلها، وكيفية القيام بالتحليل المالي للمشروع، وغير ذلك من المؤشرات، وأخيرا وليس آخرا إجراء دورة تدريبية حول برنامج المناولة والشراكة الصناعية بهدف رفع مستوى المنافسة الخليجية، وزيادة التكامل الصناعي بين دول المجلس.

وما زال هناك عدد آخر من الدورات وورش العمل الفنية والمعلوماتية المتخصصة المخطط إنجازها هذا العام، قادمة في الطريق سنتحدث عنها فيما بعد.

الأمن الغذائي الخليجي في دائرة الاهتمام :

أصبحت مسألة الأمن الغذائي الخليجي لأهميته الإستراتيجية، الشغل الشاغل لدوائر متخذي القرار في دول مجلس التعاون، وليست المنظمة بمنأى عن هذا الاهتمام، فقد قامت منذ مدة بإعداد عدة دراسات حول صناعة وتجارة المواد الغذائية في دول مجلس التعاون، كما تقوم حالياً بإعداد وتحديث تقرير إحصائي شامل حول الصناعات الغذائية الرئيسة في دول المجلس، سوف يتم نشره عبر البوابة التفاعلية للمنظمة على شبكة الإنترنت قريبا.

وتجدر الإشارة هنا، إلى اهتمام دولة قطر بهذا الموضوع، حيث أحدثت برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، ومنحته صلاحيات واسعة لتحقيق هذا الهدف، وقد زار فريق من المسؤولين عن هذا البرنامج المنظمة بتاريخ 18 إبريل 2010 حيث اجتمع مع سعادة الأمين العام بالإنابة الدكتورة لولوة المسند وفريق من خبراء المنظمة للتعريف بهذا البرنامج، والتعرف على مجالات التعاون مع المنظمة في هذا المضمار. وفي المسار نفسه سيقوم وفد من ولاية اوريغون الأمريكية بزيارة دولة قطر خلال الفترة 15–20 مايو، ومقابلة كافة الجهات المشتركة في برنامج الأمن الغذائي، وستكون المنظمة إحدى هذه الجهات، حيث شكلت لجنة فنية من خبراء المنظمة لهذه الغاية، أعدت لهم برنامجاً تعريفياً وافياً.

ومن الأهمية بمكان هنا، الإشارة إلى دور المنظمة الإستراتيجي في تأمين الأمن الغذائي الخليجي، وذلك من خلال توجهها للتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في الخرطوم، وبنك قطر الوطني، وذلك لإقامة منتدى الاستثمار الخليجي السوداني، المقرر عقده في الخرطوم أواخر شهر نوفمبر من عام 2010، ويهدف هذا المنتدى الذي سيجمع بين المستثمرين الخليجيين والسودانيين، وكذلك موردي التقنية اللازمة للصناعات الغذائية، إلى مناقشة سبل التعاون والتطوير في مجال التصنيع الغذائي (الزراعي والحيواني) وذلك لمقابلة الطلب الخليجي على هذه المنتجات، وتنويع مصادرها، والحد من ذبذبة أسعارها، كما ستقوم المنظمة والهيئة خلال المنتدى بعرض عشر فرص استثمارية في المجال المذكور.

نشرة انسياب

بدأ إصدار نشرة انسياب في فبراير 2009 بشكل شهري وتوزع مجانا، ورغبة من المنظمة في تطويرها وتقديمها كدورية صناعية تضم أقلاماً متنوعة لخبراء الاقتصاد والصناعة من المنظمة وخارجها . فقد تقرر إصدارها كدورية ربع سنوية. ويعتبر هذا العدد لانسياب الثالث في حلتها الجديدة وذلك رغبة في اطلاع المهتمين عليها. وكل ما ينشر بالدورية لا يعبر بالضرورة عن رأي المنظمة.
ولمن يرغب في الحصول على الأعداد القادمة يرجى تزويدنا بالعنوان الإلكتروني على العنوان التالي:

البريد الإلكتروني: muna@goic.org.qa
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - ص . ب : 5114 الدوحة قطر
هاتف : 485 8711 / 485 8888 974+ - فاكس : 483 1465 974+
الموقع الإلكتروني: www.goic.org.qa

مجلس التعاون الخليجي والتكامل الصناعي

سعيد خليل العبسي
كاتب اقتصادي

salabsi@yahoo.com

أن الاستثمار في الصناعة من أكثر الاستثمارات جدوى وفعالية لأي دولة من الدول، لأن الصناعة وبكل بساطة تنتج موادا محسوسة وملموسة يمكن استخدامها في مختلف مناحي أعمالنا وأنشطتنا، وتسد احتياجاتنا الاستهلاكية من مأكل وملبس وغيره الشيء الكثير. وفوق كل ذلك فإن الصناعة المنتجة توفر لاقتصادياتنا مليارات الدولارات التي تصرف في الخارج لاستيراد العديد من السلع والمنتجات وحتى العديد من مستلزماتنا اليومية البسيطة ومما يجعل اقتصادياتنا مرتهنة بكل ما ينتجه الآخرون.

إضافة إلى ذلك أن الصناعة كما لعبت في الماضي دوراً محورياً في تغيير صورة العالم الاقتصادية فإنه سيبقى لها الدور الريادي في أية نهضة اقتصادية منشودة، وستبقى هي المقياس الحقيقي على تقدم الأمم والدول وقدراتها التصنيعية ومدى تطور ونمو وتوسع قاعدتها الصناعية يوما بعد يوم.

وبالتالي فإن التركيز والاهتمام يجب أن يكون باتجاه الاستثمار في الصناعة لأنها الأكثر جدوى. وحتى لتلك الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على ثروتها الطبيعية فإنها بحاجة جادة وماسة إلى العمل على تنويع مصادر دخلها القومي من خلال تركيزها وتقديمها لكل وسائل الدعم وتوفير كل الإمكانيات لكي توسع وتنوع مصادر دخلها الوطني.

وبالتالي نرى بأنها باتت تركز جهودها لإيجاد قاعدة صناعية ترفد الوطن بمختلف احتياجاته من المنتجات المختلفة، وترفد الناتج المحلي بقدرات ملموسة وحقيقية تمكن كل أجيال المستقبل من الاعتماد الحقيقي عليها، ولأنها ترفد المجتمع المحلي بخبرات وتكنولوجيا وعلم الصناعة الذي فيه إضافة وتعزيز إلى معارفنا وقدراتنا الفنية والعملية المزيد من العلم والمعرفة والخبرة.

واستنادا إلى كل ما تقدم فلقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في إقامة العديد من الصناعات الضخمة والمتوسطة الحجم في أكثر من دولة سواء كان في القطاع العام أو الخاص مستفيدة مما لديها من ثروات نفطية ضخمة ومن عوائد مالية كبيرة خلال السنوات الماضية.

ولكننا نجد العديد من هذه الصناعات متماثلة، أي متشابهة في بعض دول المجلس ومتشابهة أيضا في منتجاتها مما يجعلها تنافس بعضها البعض على ذات المستهلكين وذات الأسواق على الأغلب.

وإدراكاً لهذه الحقائق جميعها، فإن مجلس التعاون الخليجي وفي نظامه الأساسي قد ركز بشكل أساسي على الهدف الأساسي للمجلس وهو تحقيق التنسيق بين مختلف بلدان المجلس، وتحقيق التكامل والترابط بين دوله في جميع المجالات وصولا إلى وحدتها وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والتجارية والجمركية والمواصلات وفي كافة المجالات الأخرى. كما ركز تركيزا كبيرا على الجانب الاقتصادي حيث أوضحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية للعام 2001 بأن على الدول الأعضاء أن تعمل كل جهد ممكن من أجل زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني وتنسيق النشاط الصناعي بينها بشكل تكاملي، وعلى أن تقوم الدول بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق .. الخ

إن التكامل في المجال الصناعي يعني وضع خريطة صناعية لكل دول المجلس مجتمعة، ومن ثم توزيع إقامة هذه الصناعات على جميع دول المجلس بحيث يتم الأخذ بالاعتبار الاستفادة العظمى من المزايا النسبية لكل دولة، وبما يحقق التكامل الفعلي في الصناعات المقامة بين دوله وبما يعود بعظيم الفائدة على جميع دول المجلس دون منافسة أو تكرار.

وبهذا تتم الاستفادة القصوى من المزايا النسبية المتواجدة في بلد عن غيره من بلدان المجلس الأخرى، والحد الكبير من المنافسة فيما بين منتجات الشركات الصناعية، وكذلك ترشيد وخفض النفقات إذا ما تم التكامل فيما بين الشركات الصناعية.

وعلاوة على ذلك سيكون بالإمكان إنشاء شركات كبرى بل ضخمة تستطيع تغطية مختلف أسواق هذه البلدان بشكل كامل، وخاصة إذا علمنا بأن عدد سكان دول المجلس مجتمعة يزيد على 74 مليون نسمة، وتستطيع في ذات الوقت منافسة القادم من خارج بلدان المجلس وبأسعار تنافسية أيضا.

وكذلك الاستفادة الكبرى من مختلف الخبرات والكفاءات المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الشركات الضخمة والكبرى التي ستنشأ في مختلف بلدان المجلس على أساس تكاملي طالما أن هناك حرية الإقامة والتنقل والعمل بين مختلف دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي ستتحقق الوحدة المنشودة بأكمل صورها والتي ستعود بالفائدة الكبرى على جميع دول المجلس، وستسير بالاتجاه الجدي والفعال لتحقيق أهداف المجلس في السير نحو التكامل الفعال وصولا إلى الوحدة الكاملة المنشودة.

دول الخليج والشركاء العالميون : مفاوضات التجارة والبديل الآسيوي - اللاتينو أميركي

محمد أفزاز
كاتب اقتصادي
m.afzaz@alarab.com.qa

بذلت دول مجلس التعاون -ولا تزال- جهوداً كبيرة على صعيد توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية سواء مع الدول أو التكتلات والتجمعات الإقليمية والدولية، وفق رؤية إستراتيجية موحدة تهدف إلى تنسيق السياسات لتقوية الموقف التفاوضي والقرارات التنافسية بالأسواق العالمية، كما تحدد ذلك مضامين الاتفاقية الاقتصادية بين هذه الدول.

بعض هذه الجهود أثمر توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول مثل سنغافورة ومجموعة "الإفتا"، والدول العربية، والبعض الآخر لا يزال يتلمس طريقه نحو ذلك المبتغى، مثلما هو الحال بالنسبة للصين ودول "الميركوسير" وسوريا، ناهيك عن إطلاق العديد من جولات الحوار الإستراتيجي مع كل من تركيا وروسيا والاتحاد الأوربي.

وإن كان من تغير جوهري أحدثته دول منطقة الخليج على صعيد خياراتها الإستراتيجية في علاقتها بالشركاء الاقتصاديين والتجاريين، فهو توجيه بوصلتها بشكل مكثف نحو دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية، بعد قرارها تعليق المفاوضات مع الاتحاد الأوربي، لالتقاط إشارات تشي بإمكانية إقامة تعاون متوازن مع هذه الدول على قاعدة "لا غالب ولا مغلوب"، وهو ما قد يؤدي في المستقبل إلى تشكيل قطب قوي ومتجانس، بوسعه أن يؤثر في القرار الاقتصادي والتجاري العالميين.

ولعل السعي إلى إحداث نقلة نوعية في التفكير الإستراتيجي التفاوضي لدول الخليج، من لحظة الارتهان الكلي للغرب، إلى إعلان مبدأ تنويع الشركاء ووضع البيض في سلات ذات هوية غربية وأخرى شرقية وثالثة جنوبية ورابعة شمالية، (لعل ذلك) يستند إلى معطيات تنم عن قراءة متبصرة للتحولات الدولية في موازين القوى العالمية، التي باتت تميل لصالح الاقتصاديات الصاعدة (الصين، الهند، روسيا، البرازيل..)، خاصة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية.

ونعتقد أن هذا التحول ستكون له آثار إيجابية على تعزيز قدرة اقتصاديات دول الخليج من جهة، ومن جهة ثانية تحسين تموقعها على الخارطة الاقتصادية العالمية، وذلك من عدة جوانب نذكر منها:

أولا: أريحية المفاوضات:

إذ منح تعليق المفاوضات مع الاتحاد الأوربي نهاية 2008 الفريق الخليجي المفاوض متنفساً كبيراً لتنشيط آليات التفاوض مع الشركاء الآخرين، وفتح أعين هذا الفريق على إمكانية تعجيل الحوار والمشاورات مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وبالنتيجة استطاعت دول الخليج خلال سنة واحدة فقط، تلت قرار التعليق، أن تنجز ما لم تنجزه خلال عقدين من الزمن، بسبب تركيزها المطلق على كسب جولة المفاوضات مع ثاني قوة اقتصادية في العالم.

وهكذا أبرمت دول التعاون اتفاقيتين للتجارة الحرة مع كل من دولة سنغافورة في نوفمبر 2008، ومجموعة الإفتا الأوربية في يونيو 2009، واستكملت المفاوضات ووقعت بالأحرف النهائية على اتفاقية مع نيوزيلندا في أكتوبر 2009، فضلاً عن تدشين الحوار الإستراتيجي مع كل من أستراليا، وتركيا، ودول آسيان + كوريا الجنوبية، وروسيا، وإحراز تقدم كبير على صعيد المفاوضات مع المجموعات الاقتصادية الأخرى وخاصة مع الصين والهند ومجموعة الميركوسير اللاتينو- أميركية.

ويبدو من المناسب جدا أن نشير هنا إلى أن تعليق المفاوضات مع الاتحاد الأوربي، بعد زهاء 20 سنة من الشد والجذب، كان بمثابة قرار بالغ الأهمية، وإن تأخر بعض الشيء. ذلك أن هذه الخطوة، ومن حيث كونها اتخذت في ظروف حساسة جدا تتعلق ببداية شرارات الأزمة المالية، أعادت الاعتبار للخليجيين، وحملت الأوربيين على تليين مواقفهم في محاولة لحفظ ماء الوجه، خاصة في ظل حاجة هذا الاتحاد إلى سيولة مالية تعينه على الخروج من مأزقه.

وهذا ما حصل بالفعل، حيث إن الأوربيين هم من طلبوا فيما بعد بالعودة إلى طاولة المفاوضات، ليعلنوا تباعا عن استعدادهم للتخلي عن بعض الشروط القاسية، فيما يرتبط بموضوع التصدير، وهو ما لم تعره دول الخليج اهتماما، لتنتقل هذه الأخيرة من ضعف "الطالب" إلى قوة "المطلوب".

تابع
دول الخليج والشركاء العالميون :
مفاوضات التجارة
والبديل الآسيوي - اللاتينو أميركي

ثانياً: الملاذات الآمنة:

في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية لم تعد منطقة الاتحاد الأوربي واليابان وأميركا تلك المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات، والأقوى على مستوى حجم الطلب الخارجي. فقد دخلت على الخط قوى صاعدة باتت تشكل ملاذات آمنة لرؤوس الأموال، وبيئة مواتية لتوفير عوائد مجزية، على خلفية استمرارها في تحقيق معدلات نمو قوية.

وقد رسمت التقارير الأخيرة لصندوق النقد الدولي صورة غير مشجعة عن وضعية الاقتصادات الكبرى (ارتفاع مستويات الدين العام، البطالة، ضعف الاستثمارات) خلال الأعوام القليلة المقبلة، في مقابل تأكيدها على قدرة الاقتصادات الصاعدة على قيادة النمو العالمي في المرحلة القادمة، واضطلاعها بدور مركزي في تحريك النشاط الاقتصادي وخلع عباءة الركود عنه، علاوة على شد أنظار العالم إليها كوجهات استثمارية بديلة.

وبلغة الأرقام فإن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الاقتصادات المتقدمة حققت معدلات نمو سالبة خلال العام 2009 بواقع (– 3.2 %)، مع توقعات بتسجيل معدلات نمو في حدود 2.1 % العام الحالي، و2.4 % العام المقبل، وهي معدلات، فضلاً عن أنها ستعوض جزءاً من الخسارات التي تكبدتها هذه الاقتصاديات خلال الأزمة المالية العالمية، فإنها بحاجة إلى ضمان استمرارها خلال السنوات الخمس المقبلة على الأقل لينعكس على إحداث مزيد من فرص الشغل، وزيادة الطلب الداخلي والخارجي وهو ما تحتاجه دول الخليج.

أما بخصوص الاقتصادات الصاعدة فإن التقرير يشير إلى أنها حققت معدل نمو إيجابي بـ 2.1 % في أوج الأزمة، مع تكهنات بأن ترتفع إلى 6 % و6.3 % تباعاً السنة الحالية والسنة المقبلة. الأمر نفسه بالنسبة لمجموعة آسيان(ما بين 4.3 % و5.3 % خلال 2010 و 2011).

ثالثا: سهولة نقل المعرفة:

لا شك أن دول الخليج تحرص في مفاوضاتها التجارية وحواراتها الإستراتيجية مع الشركاء العالميين على بحث قضايا نقل التقنية وتوطين المعرفة، بما يخدم غاياتها بعيدة المدى، وخاصة ما يتعلق بقناعة هذه الدول بضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على النفط والغاز إلى اقتصاد يتمتع بدرجات عالية من التنوع والتنافسية العالمية، ثم أخيراً التحول إلى اقتصاد المعرفة، الذي سيضمن استدامة الثروات للأجيال الخليجية المقبلة.

وإن كان ضمان انسياب النفط والغاز نحو الأسواق الخارجية يوجد على قائمة أولويات الفريق الخليجي المفاوض في المرحلة الحالية، فإن ضمان نقل المعرفة العلمية يسيطر على عمق التفكير التفاوضي للمرحلة المقبلة.

وإذا كان ربح الرهان الأول يبدو متيسراً إلى حد بعيد، باعتبار حاجة الأسواق العالمية للنفط والغاز كسلعتين رئيستين، حتى في لحظات الأزمات، فإن كسب الرهان الثاني يتوقف على قدرة المفاوضين على إقناع الشركاء بضرورة مبادلة هذه السلع الرئيسة بنقل المعرفة والتكنولوجيا من جهة، ومن جهة ثانية يتوقف على مدى القابلية المبدئية للجهة المتفاوضة معها لإنجاح هذه المبادلة.

وبرأينا فإن هذه القابلية توجد لدى دول آسيا وأميركا اللاتينية أكثر منها لدى أميركا والاتحاد الأوربي، هذا الأخير الذي لا يزال يتعامل مع نظرائه الخليجيين والعرب من منطلق "عقدة التفوق الغربي" و"الأستاذية الأبدية"، لا من منطلق الشراكة. هنا تكمن أهمية الرهان على المجموعات الصاعدة لتحقيق هذا الانسياب المعرفي.

خلاصة القول إنه ومن خلال المعطيات سالفة الذكر تبرز أهمية أن توجه الدول الخليجية بوصلتها نحو الاقتصادات الصاعدة، من جهة لأن الاقتصادات الكبرى أضحت تشكل الحلقة الأضعف في المعادلة الاقتصادية الدولية، وتحديداً الاتحاد الأوربي الذي فاقمت من جراحه تداعيات أزمة اليونان والتخوفات من انتشارها لتشمل أسبانيا والبرتغال، ومن جهة ثانية لأن هذه الاقتصادات الصاعدة تشكل النقطة الأقرب لدول الخليج على صعيد استلهام عناصر النجاح وأسس التحول على قاعدة "كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم".

التوجه الصناعي العالمي والدور المرتقب لدول مجلس التعاون الخليجي

د.حمادي ولد باب حمادي
محلل اقتصادي

hamadikhattari@yahoo.fr

حين ينفض غبار الأزمة المالية العالمية سينكشف الغيم عن كثير من الأسرار التكنولوجية، والعقول البشرية كانت مثل الكبريت تذكر ولا ترى، تبحث عن من يوفر لها المأوى وهي وحدها القادرة على تحديد معالم الخارطة الاقتصادية العالمية لعالم ما بعد الأزمة. صحيح أن ثمة أقطاب تحددت سلفا وربما يرجع لها الفضل في فك العزلة والاحتكار الذي عرفته الصناعة خلال العقود الماضية، وهي الدول المعروفة بالاقتصادات الناشئة؛ ولكن لا يعني ذلك بحال من الأحوال أن الاقتصادات النامية في حال ما إذا استفادت من مجمل الثغرات التي وقعت الدول المتقدمة ضحيتها سترقى إلى رتبة النامية أو المتقدمة أو على الأقل ستدرج ضمن لائحة الانتظار.

أما إذا عملت تلك الدول على التسويف والانتظار حتى تعود الأمور إلى مجاريها، وتشتري تلك الأسرار أو تتبخر وتتشكل الخارطة الاقتصادية لعالم ما بعد الأزمة حينها تتحول الدول التي فاتها الركب، نامية كانت أو ناشئة، إلى سلة لتسويق منتجات اللاعبين الجدد، ويتحول الحصول على مقدار ذرة من مركب صناعي إلى أمر من الصعوبة بمكان. وذلك بدليل أن الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي عرفت قدرا كبيرا من التكتم والاحتكار، ورغم ذلك فقد هاجر المئات من العمال المهرة والمصنّعين مصطحبين معهم المعارف الجديدة عن الصناعة آنذاك حين تقلص الدور الأوربي؛ لتحتضنهم الولايات المتحدة وغيرها من الدول لتطوير اقتصادها واستغلال مواردها لتتمكن فيما بعد من لعب دور المحرك الذي يوفر النمو للاقتصاد العالمي. كما استوعبت اليابان من جانبها منجزات الغرب العلمية محققة بذلك ثورتها الصناعية. والفتات الذي بقي هو ما تغذت عليه الاقتصادات الناشئة لتصل الكرة عليها حاليا فتنضاف ضمن اللاعبين الجدد. فلو دامت لأوربا لما وصلت إلى الولايات المتحدة وهكذا دواليك فدوام الحال من المحال.

وإذا كان الوهم الذي راود المستثمرين في العالم أجمع خلال العقود الماضية من وجود لأماكن تدر عليهم إيرادات كبيرة خارج القطاع الصناعي، ووجدوها في أسواق المال وهو مجال اقتصادي وهمي افتراضي في جانب كبير منه قد تبدد إلى سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء بعد انفجار الفقاقيع المالية، فإن انتشال الاقتصاد العالمي من الوحل مجددا قد يتطلب قاطرة جديدة تعيده إلى سكة التقدم ثانية، وما من شك في أن عرباتها ستكون صناعية بامتياز.

يقودنا هذا إلى التساؤل عن الدور المستقبلي الذي ستلعبه دول مجلس التعاون الخليجي في ظل نظام دولي متذبذب، يتأرجح بين الصعود والهبوط وفي ظل الطفرة التي تشهدها نتيجة تراكم مداخيل النفط والشوائب التي أصبحت تتخلل الاستثمار في المال والعقار. هل ستتحرك هذه الدول بديناميكية متسارعة مدعومة بالبنى التحتية التي تمتلكها، واتفاقيات التكامل الموقعة بينها للارتقاء بالأداء الصناعي، وجذب المزيد من الاستثمارات إلى هذا القطاع الواعد، لتنال نصيبها من الكعكة الضائعة بالقدر الذي يمكّنها من تحقيق تنمية مستدامة، فتكون بالتالي إما مشاركة في معالجة ما يعنيها من الأزمة، بدلا من أن تصبح من ضحاياها أو حاصدة النتيجة المرجوة والتي تناسب حجمها ومكانتها، وما هي الخطوات الجوهرية المطلوبة من دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملح في الوقت الراهن؟

وإذا كان كل ما يخطر على بال الكتاب والقراء وصناع القرار والمبدعين والمفكرين أفكاراً تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار قد تتبلور في المستقبل إلى خطوات عملية، فإنه في وقتنا الحاضر يجب أن نلعب دورين متزامنين، يرجع الفضل فيهما إلى صعود من قبلنا، ولن نتبوأ المكانة اللائقة بنا قبل الانطلاقة منهما، وهما صناعة المعرفة والإعلام:

تابع / التوجه الصناعي العالمي والدور المرتقب لدول مجلس التعاون الخليجي

الدور الأول المرتبط بالمعرفة كون دول المجلس لم تعتمد الصناعة من قبل كأحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وإذا أرادت مسايرة التوجه العالمي الجديد فإن ذلك يتطلب منها إعادة توجيه سياسات التعليم والتدريب بتنمية القدرة على التصميم المرتبطة بالقدرة على الابتكار وعلى البحث والتطوير؛ وليس فقط نسخ التكنولوجيا وبالتالي فميلاد جيل صناعي قادر على مواكبة التطور المطرد باستمرار الذي يتطلب الاستفادة بأعلى قدر ممكن من الثغرات الحالية سواء من خلال استقطاب العقول البشرية من أجل تطوير قطاع الصناعة، والعمل على وضع نواة تقوم تلك العقول من خلالها بخلق جيل من المبدعين في المجال الصناعي، أو من خلال شراء أصول بعض الشركات التي تعاني حاليا بسبب الأزمة. فعلى سبيل المثال نجاح شركة شنغهاي إلكتريك جروب الصينية في الاستحواذ على شركة أكياما اليابانية لإنتاج الطابعات عالية التكنولوجيا صفقة كان هدف الصينيين منها هو الحصول على مصنع الشركة اليابانية حيث كانت مصانع الشركة الصينية متخلفة تكنولوجيا عن نظيرتها اليابانية بأكثر من ثلاثين عاما. وعندما نجحت الشركة الصينية في شراء نظيرتها اليابانية تمكنت من طرح طابعات متقدمة بأسعار رخيصة حققت شهرة كبيرة في الصين وخارجها. هذه الصفقة وغيرها أصبحت فيما بعد شائعة أمام الشركات الصينية لتحديث التكنولوجيا لديها وتقليص الفجوة التقنية إلى حد بعيد والوصول إلى أسواق جديدة في الوقت نفسه.

أما الدور الإعلامي فبقدرته على تذليل الصعوبات أمام تحقيق الإنجازات تنبع قدرته من تبديد مخاوف المستثمر وتشجيعه واستدراجه إلى الميدان، وبقدرته على ألا تبقى الاتفاقيات والمشاريع حليفة النسيان، فهو يشحن الشارع، ويعتبر المسألة هما أسريا ينبغي أن يشارك فيه كل بيت. وبالتالي إقناع المجتمع بأن المسألة تخصه باعتباره المتضرر الأول والمستهدف بالإصلاح في النهاية أمر في غاية الأهمية. فعلى سبيل المثال حين لاحظ الأمريكيون تدني التحصيل والاستيعاب لطلاب المدارس الأمريكية مقارنة بنظرائهم، قامت الدنيا ولم تقعد في المجتمع الأمريكي، وأصبحت المسألة قضية أمن قومي، وعقد لها مؤتمر بعنوان "أمة في خطر"، وانبرت وسائل الإعلام تناقش مستقبل التعليم الأمريكي حتى غدت القضية حديث كل بيت.

من هذا المنطلق فإن الفرصة المتاحة حاليا بسبب تداعيات الأزمة، ومدّ الدول المتقدمة اليد لطلب العون من بلداننا فرصة قد لا تعوض بثمن، وهي نفسها الفرصة التي أتيحت للبلدان الناشئة حين تداعى القطب السوفيتي، كما ساهمت في نهضة الأمريكيين بتقلص الدور الأوربي، فهل نجيد نحن استخدامها لنتحول من حال إلى حال؟

تعقد

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية برنامج تدريبي

بالتعاون مع جامعة كارنيجي ميلون في قطر في منتصف أكتوبر القادم بعنوان

" تميز الأعمال للرواد "

ويقدم البرنامج باللغة الإنجليزية

يستهدف البرنامج التدريبي الأفراد الذين هم في بداية تشغيل وإدارة مشاريع الأعمال الحرة، والتنفيذيين المنوط بهم تطوير استراتيجيات تقديم الابتكارات للسوق وإدارة الابتكار، وكذلك المسئولين الحكوميين الذين يعملون في مجال تعزيز روح المبادرة وخلق المشاريع الجديدة.

يشارك في تقديم البرنامج كل من

د. جورج وايت ود. توماس إيمرسون من جامعة كارنيجي ميلون بالدوحة.

رسوم الاشتراك: 3،650 ريال قطري للمشارك الواحد

الاشتراك عبر الموقع الإلكتروني للمنظمة أو

الاتصال على هاتف رقم : 811 /806 /888 4858 أو البريد الإلكتروني: ahlam@goic.org.qa

ولمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة موقع المنظمة www.goic.org.qa

الشراكات البناءة
قاعدة استراتيجية للاقتصاد الخليجي
(قطر نموذجا)

المهندس : علي عبدالله بهزاد
ماجستير هندسة وإدارة تصنيع

aliabdulla@hotmail.co.uk

بدأ الاقتصاد الخليجي في السنوات الأخيرة ينحو إلى بناء شراكات تقوم على المؤسسية بين القطاعين العام والخاص، بهدف تحقيق التنوع التجاري والصناعي في المجالات التنموية، والوصول بالرؤية الخليجية إلى تكتل اقتصادي يحمل رؤية جديدة تتناغم مع الأحداث الجارية عالمياً.

ظهر التوجه الخليجي في بناء شراكات نوعية بين القطاعين العام والخاص حتى لا يلقى العبء التنموي على الدور الحكومي في تقديم الدعم اللوجستي والمساندة، وانطلق من مفهوم أنه لا بد أن يكون للقطاع الخاص دور أكثر شمولية وتواصلية مع مؤسسات اقتصادية، وهذا يزيد من القدرة الإنتاجية لمؤسسات الاقتصاد المحلية، ويدفع بعجلة التنمية قدماً، علاوة على ذلك ينشأ تكتل اقتصادي يحمل رؤية المجتمع الخليجي.

وقد أفرزت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة في العالم ذلك التوجه من المؤسسات الخليجية نحو بناء شراكات بينية وإقليمية مثمرة، لتكون أرضية متنوعة من القاعدة الإنتاجية الصناعية والتجارية والنفطية أيضاً. وكانت عمليات الاستدعاء المتكررة لوكالات ومصانع السيارات لمركباتها الحديثة من السوق الاستهلاكية قد أحدثت أزمة في سلسلة الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي على مدى العشرين سنة الماضية، بدءاً من انهيار سوق الأسهم 1988، ومروراً بانهيار الاقتصادات الآسيوية في 1998، وتضخم أسعار أسهم الشركات العاملة في الشبكة العنكبوتية، والأزمة المالية العالمية في 2008 وهي الأكثر خطورة.

الشراكات المؤسسية بين دول الخليج كانت هدفاً للمسيرة المباركة لدول مجلس التعاون الخليجي منذ قيامه في 1981، والتي تمخضت عنها رؤى القيادات الخليجية الحكيمة في تحقيق حلم السوق الخليجية المشتركة والعملة النقدية الموحدة وغيرها من الأحلام التي تعيش في مخيلة كل مواطن خليجي وباتت ضرورة تنموية لدول المجلس.

تعني الشراكة بالعلاقة الاستراتيجية التناغمية بين قطاعين يعمل كل منهما في مجال متنوع، ويرتبطان برؤية مؤسسية تسعى إلى تحقيق التكاملية والربحية، وترسيخ الصورة الذهنية عن جودة المنتج، والسعي لتوثيق الارتباط مع غيرها من المؤسسات سواء داخل النطاق الجغرافي أو خارجه بهدف زيادة العائدات الربحية وتوسيع مجالات الاستثمار، وبناء قاعدة راسخة من التعاملات المشتركة.

وفي الوقت الذي يحذر فيه اقتصاديون من التفاؤل في إيجاد حلول إيجابية للأزمات الاقتصادية وهذا ما ورد على لسان أمين عام مؤتمر الأمم والتنمية "سوباتشي" (أنه من شأن الإفراط في التفاؤل لتحقيق رخاء اقتصادي في 2010 سيؤدي إلى المزيد من الهوة، وأنّ ما حدث في 2009 من انتعاش هو هش، والدليل انخفاض التجارة العالمية في أوربا بنسبة 39 %)، ومن هنا بدأت المنظومة الخليجية في إيجاد مظلة حمائية لمؤسساتها إضافة إلى تشجيع الاستثمارات المأمونة.

وفي هذا الإطار فإنّ ما تشهده العاصمة القطرية الدوحة من تنويع لاقتصادياتها القائمة على الطاقة النظيفة والنفط ومشتقات البترول يعتبر حجر الزاوية في بناء اقتصاد أكثر رسوخاً ومتانة بعيداً عن عثرات الأزمات العالمية.

لعل أبلغ دليل على ذلك تدشين الحكومة الرشيدة لجهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 2 مليار ريال قطري، ليكون نقطة الانطلاق لأصحاب المبادرات من رجال أعمال جدد وطاقات شبابية تستشرف رؤية قطر الوطنية 2030 في اقتصاد يقوم على بناء شراكة ممنهجة في مختلف مجالات التجارة والصناعة وبدعم لوجستي ومعرفي من الدولة.

كما ستكون الشراكة بين الجهاز وأصحاب المبادرات من الشباب بمثابة حلول لمواجهة التحديات مثل: مشاكل التمويل، ونقص الأيدي العاملة المؤهلة، وغياب المشورة والتدريب، وتدني مستوى الإنتاجية.

وفي مثال آخر .. يأتي تدشين مشروع راس لفان للأولفينس المحدودة "أرلوك" في مايو 2010 في مجال صناعة البتروكيماويات والأثلين بتكلفة 5 مليارات ريال بمدينة راس لفان الصناعية، والذي يعد من أكبر مصانع تكسير الإيثان المنفرد في العالم ليعبر أيضاً عن شراكة بين قطر للبترول وقاتوفين لإنتاج أساسيات الصناعة البلاستيكية وهي بدورها تدخل في مجالات لا حصر لها، كما يعتبر نموذجاً للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها الدولة، وتوجد فرص عمل عديدة للشباب القطري من الجنسين في المجال الفني والتقني والتصنيعي.

تعد المدن الصناعية التي أنشأتها قطر مثل مسيعيد وراس لفان ودخان من أهم مصادر توفير المواد الخام، إلى جانب ما تزخر به من احتياطات حقول الشمال من الطاقة النظيفة الذي يعد الأول عالمياً.

كما شهد الاقتصاد القطري في إبريل 2010 افتتاح أكبر مصنع لصهر الألومنيوم في العالم وهو شراكة بين قطر للبترول و"هيدرو" النرويجية، ليكون قاعدة صناعية للصناعات الأساسية وهي البتروكيماويات، بهدف تنويع الدخل المحلي من خلال عقد شراكات طويلة الأمد لاستيراد 220 ألف طن من الفحم و55 ألف طن من الغاز المسال وهما مادتان أساسيتان في صناعة الألومنيوم.

في قراءة متأنية لمؤشرات التنمية الاقتصادية 2010 التي صدرت عن جهاز الإحصاء بقطر ورصدت ما بين أعوام 2001_2009 وتحديداً مؤشر الناتج المحلي الذي يقيس كمستوى الأداء الكلي للاقتصاد والناجم عن تزايد العوائد من الشراكات الناتجة عن المشروعات النفطية والغاز المسال والصناعات البتروكيماوية وارتفاع العائد من الاستثمارات المربحة في قطاعات السيارات والسياحة والزراعة، فإنّ تلك الشواهد تدل على نمو الشراكات على المستوى المؤسسي.

وشهد أيضاً مؤشر الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً وهو دلالة أيضاً على نمو الشراكات بشكل إيجابي، حيث ارتفع من 23.3 % في 2001 إلى 36.2 % في 2007 ويعزى إلى الاستثمارات الكبيرة في قطاعات البنية التحتية والنفطية وهي تتجاوز بذلك نظيراتها الدول المتقدمة بنسبة 21.1 %، وفي الدول النامية بنسبة 28.8 %، وعلى الصعيد العالمي بنسبة 23.3 %، ومن المتوقع أن تزداد النسبة بعد افتتاح العديد من مشروعات الصناعة البتروكيماوية والنفطية.

فالرؤية الحديثة للاقتصاد اليوم هي السعي لإيجاد بيئة تنافسية تحمل استراتيجيات السوق والمنتج والسمعة والخدمة وصوت العميل من أجل بناء مبادرات على مستوى عالٍ من الأداء، وما يحدث في السوق العالمي من انهيار مالي وسحب متكرر لسيارات بموديلات حديثة يعني أن استراتيجية الاقتصاد في حاجة إلى إعادة صياغة بما يواكب المستجدات.

وأخيراً .. الفكر المؤسسي الخليجي كان أكثر وعياً في احتواء اقتصادياته المتنامية عاماً بعد عامٍ من خلال عقد اتفاقات بينية وإقليمية، وإيجاد شراكات تنقذ الاقتصاد المحلي من تداعيات التعثر المالي والانهيارات المتلاحقة.

تنافسية المصارف الخليجية وتنافسيتها .....

طرأت على القطاع المصرفي الخليجي خلال الثلاثة عقود الماضية العديد من التطورات التي أسهمت ليس في تغيير هيكله، ونشاطاته، ودوره في نمو اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي واستدامتها فحسب، وإنما في وصوله إلى حالته الحالية من التباين بين التنافس الإقليمي، والاحتكار المحلي.

د. محمد بن ناصر الجديد
مدير الإستراتيجية، مصرف الإنماء

mjadeed@hotmail.com

تثير حالة التباين بين التنافس الإقليمي، والاحتكار المحلي العديد من التساؤلات حول حجم نشاط القطاع المصرفي الخليجي، وهيكله الاقتصادي المنشود، وتوجه النشاط بأكمله نحو التنافس الإقليمي، أو الاحتكار المحلي، أو كلاهما معاً في المستقبل القريب؟

حاولت دراسة الإجابة عن هذه التساؤلات عن طريق دراسة هيكل القطاع المصرفي الخليجي خلال الفترة من بداية 1993 إلى نهاية 2002. فترة اقتصادية طويلة تزامنت معها العديد من التطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية على الأصعدة الخليجية المحلية والإقليمية.

نشرت الدراسة قبل عام في مجلة "العلوم المصرفية والمالية" تحت عنوان "هيكلة السوق وظروف المنافسة في مصارف دول مجلس التعاون الخليجي".

هدفت الدراسة إلى تحليل درجة احتكار النشاط المصرفي الخليجي خلال الفترة من بداية 1993 إلى نهاية 2002 من خلال دراسة العلاقة بين هيكلة السوق المصرفي الخليجي وظروف المنافسة بين مصارف دول مجلس التعاون الخليجي.

هناك سببان دعما اختيار هذه الدراسة عوضا عن غيرها من دراسات المنافسة كمنظور مشاهدة لواقع هيكلة السوق المصرفي الخليجي وظروف المنافسة بين مصارف دول مجلس التعاون الخليجي.

السبب الأول: التطورات الهيكلية في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لتتواءم ومتطلبات التكامل الكامل مع منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب.

والسبب الثاني: استمرار تواضع دور المؤسسات الحكومية الخليجية، كمؤسسات النقد والمصارف المركزية، في دعم عملية إنشاء كيانات مصرفية دولية تستطيع مواجهة ظروف المنافسة على الصعيد الدولي.

اعتمدت الدراسة على ثلاثة معايير لقياس درجة احتكار النشاط التجاري معمول بها في أدبيات ودراسات الاحتكار والمنافسة. المؤشر الأول وهو نسبة تمركز النشاط التجاري، والهادف إلى قياس درجة احتكار النشاط التجاري بين مجموعة من المؤسسات التجارية المتماثلة العاملة في سوق تجاري واحد. والمؤشر الثاني وهو مؤشر هيرفندال– هيرشمان، والهادف إلى قياس درجة تمركز النشاط التجاري في سو ق تجاري واحد. والمؤشر الثالث: مؤشر هاي الإحصائي، والهادف إلى دمج نتائج المؤشرين الأول والثاني ضمن خلاصة موضوعية حول درجة احتكار النشاط المصرفي الخليجي.

اعتمدت التحاليل الإحصائية على مصدرين من مصادر المعلومات. المصدر الأول، التقارير السنوية لـ 52 مصرفا خليجيا للفترة من بداية 1993 إلى نهاية 2002. والمصدر الثاني، التقارير السنوية لمؤسسات النقد والمصارف المركزية الخليجية للفترة من بداية 1993 إلى نهاية 2002.

تباين التوزيع الجغرافي لهذه المصارف الـ 52 بين مصارف بحرينية (ستة مصارف)، ومصارف كويتية (سبعة مصارف)، ومصارف عمانية (خمسة مصارف)، ومصارف قطرية (ستة مصارف)، ومصارف سعودية (عشرة مصارف)، ومصارف إماراتية (ثمانية عشر مصرفا).

تابع / تنافسية المصارف الخليجية وتنافسيتها .....

قبيل ذكر نتائج الدراسة، فإنه من الأهمية بمكان الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل المصارف الخليجية وطبيعة المظلة الاقتصادية الحاضنة لنشاطاتها، اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بوجود العديد من المقومات الاقتصادية الداعمة لنموها واستدامتها. من أهم هذه المقومات وجود قطاعات إنتاجية نفطية، والاعتماد على الصادرات النفطية، وثبات العملات المحلية، ومستويات الأسعار، باستثناء التطورات الحالية في هذين الجانبين.

تمتد المقومات الاقتصادية أيضا لتغطي التشابه الجغرافي، وعراقة الثقافة والروابط السياسية، واللغة المشتركة، وارتفاع مستويات المعيشة، ودرجة التنسيق السياسي.

تسهم جميع هذه المقومات الاقتصادية ليس في نمو اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي واستدامتها فحسب، وإنما في تذليل أية اختلافات مباشرة أو غير مباشرة في وجهات نظرها، كما هو حاصل في التكتلات الاقتصادية الأخرى، كالاتحاد الأوربي والشرق الأدنى.

طرأت على هذا التكتل الاقتصادي المنسجم خلال الثلاثة عقود الماضية العديد من التطورات التي أسهمت في تغيير هيكلة قطاعه المصرفي ونشاطاته، ووصوله إلى حالته الحالية من التباين بين التنافس والاحتكار.

من أهم هذه التطورات السياسات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي في جانب تخصيص ملكية المؤسسات المالية، وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ضمن سياسة الانفتاح الخليجي على العالم الخارجي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفيدة تشكل في مجملها إجابة شمولية عن التساؤلات حول حجم نشاط القطاع المصرفي الخليجي، وهيكله الاقتصادي المنشود، وتوجه النشاط بأكمله نحو التنافس أو الاحتكار في المستقبل القريب.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ما يلي:

1. سجلت القطاعات المصرفية الكويتية، والسعودية، والإماراتية مستويات التمركز الأعلى من بين القطاعات المصرفية الخليجية الستة. تشير هذه النتيجة إلى أن التنافس في هذه القطاعات المصرفية الخليجية الثلاثة هو تنافس واضح يسهم في نمو اقتصادات الدول الثلاثة واستدامتها على المدى البعيد.

2. سجلت القطاعات المصرفية البحرينية والقطرية مستويات متواضعة من بين القطاعات المصرفية الخليجية الستة. تشير هذه النتيجة إلى أن التنافس في هذين القطاعين المصرفيين الخليجيين هو تنافس متواضع يشكل في مجمله تحدي يعيق نمو الاقتصاد البحريني والقطري على المدى البعيد واستدامتها.

3. سجل القطاع المصرفي العماني أقل مستوى من بين القطاعات المصرفية الخليجية الستة. تشير هذه النتيجة إلى أن المصارف العمانية تعمل تحت درجة كبيرة من الاحتكارية، مما قد يشكل تحديا يعيق نمو الاقتصاد العماني على المدى البعيد واستدامته.

تحمل هذه النتائج في طياتها العديد من الفوائد حول التحديات والفرص التي قد تواجه النشاط المصرفي الخليجي على المدى المتوسط والبعيد. من أهم هذه التحديات تواضع استدامة المصارف الخليجية البحرينية، والقطرية، والعمانية في احتواء منافسة المصارف العالمية التي حطت رحالها في الاقتصاديات الخليجية، أو جاري استقطابها. ومن أهم الفرص مبادرة المصارف الخليجية الكويتية، والسعودية، والإماراتية إلى التوسع الخليجي عبر آلية التوسع المختلفة بهدف إنشاء كيانات مصرفية دولية، عوضا عن إقليمية، بهدف سد الفجوات المصرفية في البحرين، وقطر، وعمان.

تحديات وفرص قد نرى استثمار بعضها في المستقبل القريب.

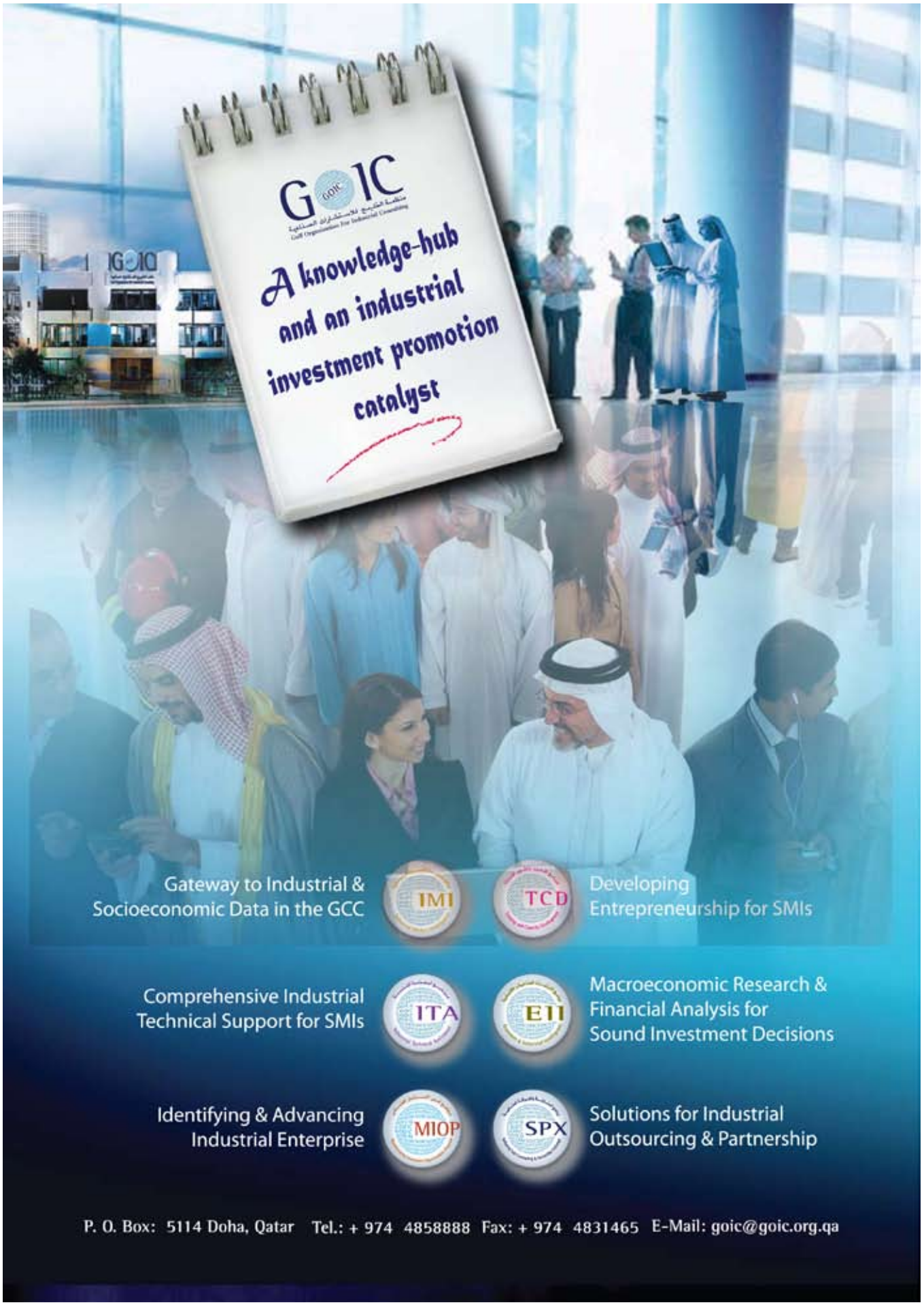
GOIC
A knowledge-hub and an industrial investment promotion catalyst
Gateway to Industrial & Socioeconomic Data in the GCC
IMI
TCD
Developing Entrepreneurship for SMIs
Comprehensive Industrial Technical Support for SMIs
ITA
EII
Macroeconomic Research & Financial Analysis for Sound Investment Decisions
Identifying & Advancing Industrial Enterprise
MIOP
SPX
Solutions for Industrial Outsourcing & Partnership
P. O. Box: 5114 Doha, Qatar Tel.: + 974 4858888 Fax: + 974 4831465 E-Mail: goic@goic.org.qa

Continued - IN PURSUIT OF EXCELLENCE IN CEMENT INDUSTRY (The story of GCC Plant in QATAR)

Electric Power

The electrical power requirement is supplied by the National Grid through a main sub-station where 35 MVA transformers convert the incoming 132KV high voltage into 6.6KV medium voltage then distributed into (8) substations.

MARKET ASPECTS

Viewed among countries in the Gulf Region which share similar fortunes and economic transformations, Qatar is considered as one of the fastest growing countries, and notably was least affected by the credit crunch, consequent global economic downturn and its attributes. The declared 5 year development plan with over $20 billion budget allocation, reportedly to be preponderantly infrastructural, . would certainly put the local demand for cement at a significant level. Even with the modest forecast, the 5-7 years' demand for cement can be estimated at 25000 -30000 tpd. Considering the present available local clinker capacity at about 17000 tpd clinker, it is apparent that incremental capacities will have to be planned. Therefore, GCC Plant is vital to Qatar, and rather significantly instrumental for sustainable development.

CONCLUSION:

The construction of GCC Plant is vital for Qatar in as much as it decreases reliance on imported cement, and alternatively offers local quality cement. This would certainly bolster Qatar economy and contributes to sustainable development

Continued - IN PURSUIT OF EXCELLENCE IN CEMENT INDUSTRY (The story of GCC Plant in QATAR)

a clinker breaker and then transported via a pan conveyor to be stored in the clinker silo (60000 MT capacity). Natural gas is used for firing – both the KILN and calciner.

Cooler exhaust gases are dedusted in the Bag House. The KILN feed is collected from auto screw sampler to determine the parameter for Internal Quality Control.

KILN + Pre heater

CEMENT GRINDING AND STORAGE

2 OK – vertical Roller Mills – 200 TPH
Electrical Power: 4200 KW
Storage Silo: CF Silo – 2x10000 MT

Clinker and gypsum are ground to the fineness required. Hot gas from the cooler is used for drying and for transportation of cement from the mill to the bag house where mill exhaust is destined for dedusting.

Cement Mill 2

CEMENT DESPATCH

Ventomatic Rotary Packing Machines:

The stored cement is extracted from SILO bottom in three different ways: for bulk loading, for big bag loading and for the automatic bagging machine (each packing machine with a capacity of 180 tph, 2 discharging ports with 4 trucks' charging points. Cement dispatch is visualized for 7.3 mty).

ENVIRONMENT PROTECTION AND SAFETY

Abiding by the causal responsibility principle, the production line is designed to comply with top environmental and industrial safety standards. All production units are adequately equipped with filters and dedusting facilities. It is worth mentioning that pollution control equipments are designed for 15 mg/Nm^3 stack emission to guarantee an extremely low stack emission for all process stack in line.

Regarding NOx and SOx emission control, GCC opted for low NOx calciner that guarantees emission as low as 200 mg/Nm^3.

GCC Plant is adequately equipped in order to properly meet international standards for safety in all of the plant areas of concern. The firefighting system is a comprehensive one using both foam and water with an independent water source and a pumping station.

UTILITIES

Fuel

Natural gas, which is known to be the cleanest source of fuel in comparison with other fuels used in cement industry, is used for KILN firing.

Continued - IN PURSUIT OF EXCELLENCE IN CEMENT INDUSTRY (The story of GCC Plant in QATAR)

PLANT DEPARTMENTS AND ADOPTED TECHNOLOGY

THE CRUSHING PLANT

Hammer Crusher – 1400 TPH

Limestone transported by dumpers and trucks from the plant mines is directly fed to the impact crusher through an apron conveyor and grizzly. The material discharged (size 80 mm) from the crusher is stored in the surge bins.

The crushed limestone is conveyed to the pre-blending stockpiles by covered belt conveyors through stacker. The material thus conveyed is made to pass through Gamma Analyzer for limestone analysis.

Gamma Analyzer 2

STACKER AND RECLAIMER

Linear stock pile and bridge type reclaimer – 2x50000 MT

Crushed limestone and corrective materials are stored in fully covered stores to be reclaimed as per requirement.

RAW MATERIAL GRINDING

Raw Mill – Atox 55 vertical Roller Electrical Power: 4800 KW

The limestone reclaimed from the stockpile is fed to the supply hopper. For more quality control, the pre-homogenized limestone and corrective ingredients are made to pass through another Gamma Analyzer set for raw material analysis, and then the material is fed to the mill via weigh feeders.

The gases from the pre-heater are passed through the Raw Mill for drying moist material before being dedusted in the Bag House. The material is grounded in the vertical mill to the appropriate fineness.

The mill is equipped with a high efficiency separator. The material is collected from the cyclones, bag house and then transported to the top of a continuous flow homogenization silo by means of a bucket elevator and air slider. Raw meal samples are collected from the auto screw sampler to determine the parameters in accordance with internal quality control practice.

Raw Mill

RAW MEAL STORAGE

Raw Meal Silo – CF Silo – 25000 MT

The product of the raw mill is collected and transported via a closed conveyor to be stored in a concrete storage silo.

THE PYRO-PROCESS SECTION

Rotary KILN with ILC – 208 TPH

The homogenous raw meal is preheated in the pre-heater (6 stage), calcined up to 90% in the calciner and then enters into the KILN where clinkerization process is carried out and completed. The red hot clinker is discharged from the KILN into the SF Cross-Bar Cooler for cooling, crushed in

IN PURSUIT OF EXCELLENCE IN CEMENT INDUSTRY (The story of GCC Plant in QATAR)

Dr. Omer Ibrahim Yagi
General Manager
Gulf Cement Company

omer– yagi@yahoo.com

Abstract

Gulf Cement Company plant commissioned on May, 2010, is a green field project based on state-of-the-art production line of 5000 tpd capacity. It has a number of advanced technology units and systems, such as raw material , and cement vertical mills, a short rotary KILN, SF-cross-bar cooler, gamma analyzers and detectors, high efficiency separators, auto samplers, robo lab, besides being totally automated and run by a computerized central control room. The plant is emerging as a truly cutting edge dry process rotary KILN technology. For Qatar, as one of the fastest growing economies in the Region; having a declared 5 year development plan of over $20 billion allocated budget, GCC Plant is vital and significantly instrumental for sustainable development.

FEATURES OF GULF CEMENT COMPANY PLANT

GENERAL

Gulf Cement Company Plant is planned as a Greenfield project based on a cutting-edge dry process rotary KILN technology, situated at Umm Bab locality in Qatar. State-of-the-art production line of a capacity 5000 tpd is totally automated via PLCs and is run by a computerized central control room. The pyro process is characterized by 6-stage in line calciner pre-heater (118m high) and three- support KILN (4.7x75m long). FLS has supplied the complete quality and process control system.

The locality of Umm Bab is an ideal place for setting up a cement plant with abundance of limestone, and where siliceous and argillaceous materials and also available.

PLANT GENERAL View

Contacts:

For further information, please contact:
Mrs. Mona Abu Siam, Editing Secretary
P.O. Box : 5114 - Doha / Qatar
Tel. +974 485 8888 - +974 485 8711
muna@goic.org.qa